Vol. 1, No. 1, pp. 182-195 | 2023
www.cfosrjprocedia.usim.edu.my
CFORSJ i-CONF Proceedings

Submission date: 20 Okt 2023 Received in revised form: 22 Okt 2023 Acceptance date: 6 Nov 2023 Available online: 28 Nov 2023

الوطن العربي والصراع الإقليمي – مثال – الصراع التركي الإيراني

THE ARAB WORLD AND REGIONAL CONFLICT – EXAMPLE – TURKISH-IRANIAN CONFLICT

[i*] Wael Ahmed Salih Harsha, [ii] Mohammad Nashief S Disomimba & [iii] Kamal El-Din Nour El-Din Marjouni.

[I ii iii] Faculty of Law and Syariah, Universiti Sains Islam Malaysia, 71800 Nilai, Seremban, Malaysia

*(Corresponding author) e-mail: wail_h75@hotmail.com

ABSTRACT

The Arab homeland is a geopolitical term used to refer to a geographic region with a common history, language, and culture. The Arab homeland extends from the Atlantic Ocean in the west to the Arabian Sea and the Arabian Gulf in the east, including the countries that belong to the League of Arab States in West Asia, North Africa, and East Asia. Geographically, the Arab homeland includes lands that were occupied or became part of neighboring countries, such as Palestine, the Golan Heights, the Iskander Valley, the northern Syrian territories that France handed over to Turkey, Arabistan, Ahvaz, and the Emirati islands of Greater Tunb, Lesser Tunb, and Abu Musa) occupied by Iran. Here the introduction shows the strategic importance of the Arab homeland. Except from a military, economic, religious, historical or cultural perspective, which had the greatest impact in dividing the Arab world into countries as stated in the Sykes-Picot Agreement and preserving disputed areas between those countries in order to remain an important element of division and conflict and to be able to control it. These disputes were used. To weaken any Arab regime could constitute a situation that contributes to building a country with military capabilities or contributions to the field of development that could be the nucleus of the desired Arab state, the most recent of which was the entry of Iraqi forces into the State of Kuwait, which ended with the American invasion of Iraq and the subsequent new American agendas for the region, such as the Middle East Project. The new one, which aims to divide the Arab countries into mini-states on a religious, sectarian and ethnic basis, in order to ensure Israel's military and economic superiority over the countries of the Arab region and to ensure oil supplies to the West without there being a source of threat to it. In the wake of the Arab Spring revolutions, the region enters a state of rearrangement of the regions. The influence of countries, whether major powers or regional powers, has its rise and fall. The existence of the so-called Arab regional system as a whole is also threatened, turning into new circles, especially after the decline of the American military role or the unwillingness to continue this role as a result of the losses it suffered in Iraq, and from here it opened the way for regional powers to play a greater role in the region, the most important of which was the Turkish-Iranian rivalry. To extend influence in the Arab region, and in this research we address the research problem, which monitors the impact of the Turkish-Iranian rivalry and interference in the internal affairs of Arab countries. The research also dealt with the theoretical framework starting from the realist school, specifically the principle of the balance of power in realist theory, and it deals with the research method that was used in this research, which is the method. Descriptive-analytical.

Keywords: *The Arab world, Türkiye, Iran, Regional Conflict.*

© The Author(s) (2023). Published by USIM Press on behalf of the Centre of Research for Fiqh Forensic and Judiciary (CFORSJ), Faculty of Syariah and Law, Universiti Sains Islam Malaysia. This is an Open Access article distributed under the terms of the Creative Commons Attribution Non-Commercial License (http://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/), which permits non-commercial re-use, distribution, and reproduction in any medium, provided the original work is properly cited. For commercial re-use, please contact cforsj@usim.edu.my.

الملخص

الوطن العربي هو مصطلح جغرافي–سياسي يطلق على منطقة جغرافية ذات تاريخ ولغة وثقافة مشتركة يمتد الوطن العربي من المحيط الأطلسي غرباً إلى بحر العرب والخليج العربي شرقاً، شاملاً الدول التي تنضوي في جامعة الدول العربية في غرب آسيا وشمال إفريقيا وشرقها. جغرافياً، يضم الوطن العربي أراضٍ احتلت أو أصبحت ضمن بلدان مجاورة مثل فلسطين وهضبة الجولان، ولواء اسكندر ون والأقاليم السورية الشمالية التي سلمتها فرنسا إلى تركيا و عربستان الأهواز والجزر الإماراتية طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى (المحتلة من إيرا وهنا تبين ألمقدمه الأهمية ألاستراتيجيه للوطن العربي سوى من الناحية العسكرية أو ألاقتصاديه أو الدينية أو التاريخية والثقافية والتي كان لها الأثر الأكبر في تقسيم الوطن العربي إلى دول كما ورد في اتفاق سايكس بيكو والحفاظ على مناطق متنازع عليها بين تلك الدول لكي تبقى عنصر هام للفرقة والتنازع ولتتمكن من السيطرة عليه وقد استخدمت هذه النزاعات لإضعاف أي نظام عربي يمكن أن يشكل حالة تسهم في بناء بلد له قدرات عسكرية أو إسهامات في مجال التنمية يمكن أن تكون نواه للدولة العربية المنشودة وكان أخرها دخول القوات العراقية لدولة الكويت والتي انتهت بالغزو الأمريكي للعراق وما تلاه من أجندات أمريكية جديدة للمنطقة مثل مشروع الشرق الأوسط الجديد والذي يهدف إلى تقسيم الدول العربية إلى دويلات على أساس ديني وطائفي واثني وذلك من اجل ضمان تفوق إسرائيل عسكريا واقتصاديا على دول المنطقة العربية وضمان إمدادات النفط إلى الغرب دون أن يكون هناك مصدر لتهديدها وفي أعقاب ثورات الربيع العربي، تدخل المنطقة حالة من إعادة الترتيب لمناطق نفوذ الدول سواء القوى الكبرى أو القوى الإقليمية، بصعود وهبوط لها. كما يتهدد وجود ما يسمى بالنظام الإقليمي العربي برمته، ليتحول إلى دوائر جديدة وخصوصا بعد تراجع الدور العسكري الأمريكي أو عدم الرغبة في الاستمرار بهذا الدور نتيجة للخسائر التي منية بها في العراق ومن هنا فتحت المجال للقوى الإقليمية للعب دور اكبر في المنطقة وكان أهمها التنافس التركي الإيراني على بسط النفوذ في المنطقة العربية وفي هذا البحث نتناول المشكلة البحثية والتي ترصد اثر التنافس التركي الإيراني والتدخل في الشأن الداخلي للدول العربية كما تناول البحث الإطار النظري المنطلق من المدرسة الواقعية وتحديدا مبدأ توازن القوى في النظرية الواقعية ويتناول منهاج البحث الذي استخدم في هذا البحث وهو المنهج الوصفي – التحليلي .

الكلمات المفتاحية: *العربي , تركيا , ايران , الصراع الاقليمي.*

المشكلة البحثية

ترصد الدراسة التفاعلات بين القوى الإقليمية لكل من إيران وتركيا في المتغير الحاصل في الوطن العربي وتحديدا بعد ما يسمى الربيع العربي وغياب النظام الرسمي العربي أو انشغاله

في مواجهة التحديات التي أضعفته إلى ابعد حد وهذه التفاعلات التي تظهر بشكل واضح في التدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية وبأشكال مختلفة ومنها السياسي والعسكري والاقتصادي والديني كما يظهر واضح في كل من العراق وسوريا واليمن ولبنان

السؤال البحثي

١- كيف يؤثر التنافس الإيراني التركي على دول الوطن العربي ومقدراتها؟

٢- كيف يمكن للنظام العربي الاستفادة من أبعاد العلاقة مع تركيا لمواجهة الصعود الإيراني المذهبي في كل من العراق وسوريا واليمن ولبنان وفلسطين؟

أهمية الدراسة

تنبع أهمية الدراسة من تداعيات التنافس الإيراني التركي على الإقليم ومدى استجابة القوى الكبرى لذلك الصعود أو حتى الشراكة المحتملة ومدى تأثيره على دول المنطقة ومستقبلها وكيف أن كل طرف من هذه القوى ترتبط بقوى محلية على الأرض وتستخدمها في مواجهة الدولة الأخرى كما يجري في سوريا حيث أن النظام الذي يرتبط بإيران وبتعليمات منها قد استخدم الأكراد وقام بإمدادهم بالسلاح مما سمح لأكراد تركيا بالحصول على السلاح وتوجيه لها ضربات قاسية ظهرت في عدة عمليات في العمق التركي وكذلك استخدام تركيا للجيش الحر ودعمه في

مواجهة المد الإيراني

الدراسات السابقة

هناك الكثير من الدراسات التي سلطة الضوء على الصراع الإيراني التركي منذ تأسيس ألدوله الصفوية وتشيعها في مواجهة الدوله العثمانية واستمرت هذه الدارسات لمعرفه حقيقة العلاقة التي تمر بين الشد والجذب في مراحل مختلفة

- **الإطار النظري للدراسة**

تستند هذه الدراسة على مبدأ توازن القوى في النظرية الواقعية وان اختلال ميزان القوى الوقع في المنطقة العربية بعد انسحاب القوى الكبرى وخصوصا بعد احتلال العراق ورغبة هذه القوى بان تكون قوى إقليميه مسيطر عليها تعمل على الحفاظ على مصالح القوى الكبرى من محاربة الإرهاب والحفاظ على استمرار تدفق النفط وحماية إسرائيل وبالتالي السماح للقوى البارزة ببسط نفوذها على الإقليم وبهذا تضمن القوى الكبرى مصالحها وتتجنب دفع التكاليف الثمينة لتحقيق هذه الأهداف

- **الفرضية**

إن اختلال ميزان القوى في علاقات الأنظمة العربية مع إيران وتركيا وبالتحديد العراق بعد احتلال الولايات المتحدة الأمريكية للعراق قد غير من ميزان القوى الإقليمي لصالح بروز قوتين وهي كل من تركيا وإيران وذلك لما تمتلك كل دوله من إمكانيات ومقدرات وان التغير الحاصل في المنطقة العربية من ثورات الربيع العربي وما تلاه من الاتفاق على البرنامج النووي الإيراني وكسر عزلتها الدولية سيكون له تداعيات وهي التهديد المباشر للأمن الاستراتيجي على المنطقة العربية والشرق الأوسط برمته

المنهج البحثي

اعتقد إن منهج الوصفي –التحليلي هو المنهج المناسب لتحليل تفاعلات القوى في إطار النظام الإقليمي في المنطقة العربية ودوائر القوه المهيمنة في المنطقة العربية .

محاور الدراسة

١– التغيرات الاستراتيجة في الوطن العربي

تكمن أهمية الوطن العربي الإستراتيجية كونه يطلّ على البحر الأحمر، والبحر الأبيض المتوسّط، والخليج العربيّ، وبحر العرب، كما يطلّ على محيطين هما المحيط الأطلسيّ من جهة الغرب، والمحيط الهنديّ من جهة الشرق، وهذا ما جعل لموقع الوطن العربي أهمّيّة كبيرة من الناحية الإستراتيجيّة، والاقتصاديّة، والثقافيّة والحضاريّة، والدينيّة، ويُقصد بالأهمّيّة الإستراتيجية إشرافه على بحار ومحيطات ونقاط مهمّة حيث يُشرف على البحار التجاريّة المهمّة في العالم، وهي البحر الأحمر، والبحر الأبيض المتوسّط، وبحر العرب. موقعه الاستراتيجيّ مكّنه من التحكّم بممّرات ومضائق مائيّة مهمّة، وهي : مضيق هرمز، مضيق باب المندب، قناة السويس، مضيق تيران، ومضيق جبل طارق، والتي تتحكم في طرق الملاحة العالمية.أما من الناحية الدينية فكان لهبوط جميع الديانات السماويّة على أراضيه، والتي شكّلت مهداً لانتشارها إلى باقي العالم .

بعد الحرب العالمية الأولى وسقوط الدولة العثمانية نشأة الكيانات السياسية المعروفة بشكلها الحالي وحصل تنافس أوروبي على الوطن العربي إلا أن تم تقسيم الوطن العربي بين القوى الاستعمارية في اتفاقية سايكس بيكو عام ١٩١٦ وأصبح الوطن العربي ممزق ومقسم بين القوى الاستعمارية التي نهبت ثرواته وقامت بزرع الكيان الصهيوني وخلق مناطق متنازع عليها والتي بفضلها استطاع الاستعمار إشعال الحروب بين هذه الأقطار التي حصلت على الاستقلال من الاستعمار وبعد تراجع قوة القوى الاستعمارية التقليدية قامت بإجراء تفاهمات مع الولايات المتحدة الأمريكية لضمان مصالحها ولضمان عدم قيام دولة عربية موحده في الشرق تشكل خطرا على الغرب ولمنع الاتحاد السوفيتي من التمدد في هذه المناطق دخلت الولايات المتحدة في ظل الحرب الباردة في تنافس شديد مع الاتحاد السوفيتي وقد نشاء في الوطن العربي نوعا من التوازن الأول في منطقة الخليج العربي بين إيران

والعراق والدول الخليجية وأخر بين إسرائيل المدعومة من أمريكيا وبعض الدول العربية مثل مصر وسوريا والعراق المدعومة من الاتحاد السوفيتي وعلى الرغم من عدم التكافؤ في مقدار الدعم المقدم من قبل الروس للعرب إلا أن هذا التوازن كان له الأثر في وضع حد لهيمنة إسرائيل خاصة بعد حرب عام ١٩٦٩ والتي كانت تشعر بالانتصار وحرب عام ١٩٧٣ إعادة ضبط التوازن للمنطقة وما لبث أن اختل بدخول مصر في اتفاقية كامب ديفيد عام ١٩٧٨ وتلقى أيضا ضربة جديدة في انهيار الاتحاد السوفيتي وانتهاء الحرب الباردة أما التوازن الثاني في منطقة الخليج فكان بدعم من النظام الدولي وتحديدا الولايات المتحدة التي باركت حرب الخليج الأولى وشجعت ودعمت وذلك لكبح جماح القوتين الإيرانية والعراقية ومنعهما من تركيز القوه والثروة والتخلص من الأسلحة التي تكدسه في إيران بعهد الشاه وفي العراق من الأسلحة الروسية وتبديد الثروة لكل من إيران والعراق وكل هذا حتى لا تتحول إلى قوة إقليمية مهيمنة وجاءت حرب الخليج الثانية لتقوم الولايات المتحدة بالتدخل المباشر لضرب العراق وإنشاء قواعد عسكرية أمريكية في عدد من دول المنطقة ومنذ الغزو الأمريكي للعراق وما تلاه من ثورات الربيع العربي، تدخل المنطقة العربية في حالة من إعادة الترتيب لمناطق نفوذ الدول سواء القوى الكبرى أو القوى الإقليمية، بصعود وهبوط لها. كما يتهدد وجود ما يسمى بالنظام الإقليمي العربي برمته، ليتحول إلى ميدان جديد للتنافس بين الدائرتين الإيرانية والتركية علما أن كل منهما له تحالف مع القوى الكبرى فتركيا التي ترتبط مع الغرب في الحلف الأطلسي وإيران مع روسيا التي تحاول الحفاظ على ما تبقى لها من نفوذ في المنطقة ومن هنا تبرز على الساحة قضية المنافسة الإقليمية بين الدول متوسطة القوة، وحدودها وأنماطها، وما يترتب عليه من تأثيرات على شكل النظام الإقليمي في المنطقة العربية وتبرز تلك القوى التي يمكن وصفها بأنها قوى ما بين متوسطة ومتوسطة صاعدة، تمتلك مقومات القوة وتطمح إلى لعب دور أكبر مما هو متاح لها في الإقليم، مستغلة تصاعد مؤشرات قوتها في الفترة الأخيرة، وعلى رأسها تركيا وإيران. بينما على الجانب الآخر تظل هناك قوى إقليمية متوسطة تمر بمراحل هبوط في منحنى قوتها القومية، مثل الدولة المصرية؛ مما له من أثر على إعادة تشكل النظام الإقليمي في المنطقة وتداعيات ذلك على تفاعلات القوة وعلى شكل الخريطة الإقليمية في المنطقة. ومن بين تلك الدول متوسطة القوه تقف المملكة العربية السعودية، التي وجدت نفسها بعد تدمير العراق

واشتعال الثورات في كل من مصر وسوريا وليبيا واليمن مجبرة على التدخل في مناطق الصراع المحيطة بها، وبأن تواجه المخاطر خارج حدودها بترحيل خطوطها الدفاعية بعيدًا عن مثيرات الصراعات الداخلية في البلاد، فبعد تحطم نظام صدام حسين بزغت إيران كوريثة للنظام في العراق، واتسعت دائرة نفوذها لتصل إلى ساحل المتوسط عند حدود الدولة اللبنانية، وأدى ذلك إلى اشتعال الكثير من نقاط التماس حول حدود المملكة؛ سواء في جنوب العراق أو في البحرين أو في اليمن وامتدادا حتى غرب باكستان، وكان لذلك أثر وصل حتى عمق منظومة مجلس التعاون الخليجي ذاته، برؤى مختلفة لكيفية التعامل مع التهديد الإيراني المحتمل، وبأولويات الاتحاد الاقتصادي والأمني، كما صعدت تركيا في حقبة العدالة والتنمية منذ عام ٢٠٠٢، لتصنع لها دائرة نفوذ جديدة في العالم العربي، تتقاطع بالضرورة مع المصالح الإيرانية.

٢– التفاعل الاستراتيجي الإيراني في الوطن العربي

لم يؤدي انهيار الهيمنة الاستعمارية بعد الحرب العالمية الثانية على المنطقة إلى تعزيز فرص إيران في تحقيق طموحاتها في الهيمنة على الإقليم وخاصة أن الدولتين العظمتين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي اقتسمتا النفوذ في المنطقة بما يتناسب ومصالحهما خلال الحرب الباردة فضلا عن أن الدول العربية المستقلة حديثا كانت قد شكلت الجامعة العربية كإطار سياسي وامني عربي تحول في زمن عبد الناصر إلى مركز ثقل إقليمي كان من الصعب تجاوزه كل هذه المعطيات دفعت إيران إلى إتباع طرق معقدة وغير مباشر لبناء النفوذ الإيراني في المنطقة واتبعت الوسائل الناعمة أو القوة الناعمة لاختراق المجتمعات المجاورة والتبشير المذهبي ونجحت إلى حد كبير في اختراق الشيعة في العراق ولبنان واليمن وسوريا ونتيجة لوجود عوائق خارجية كبيرة حالة دون تحقيق الهيمنة الإيرانية على الإقليم وضع الشاه إستراتيجية

للتعامل مع الخليج وشملت في مرحلتها الأولى تعزيز القوه الإيرانية في الخليج العربي تحت مزاعم محاربة التغلغل الشيوعي ومنع الفراغ الناجم عن انسحاب بريطانيا وفي مرحلتها الثانية عملت إيران على احتواء وتحييد العراق من خلال اتفاقية الجزائر عام ١٩٧٥ وتعزيز العلاقات مع إسرائيل ومصر, وباستثناء العلاقات مع إسرائيل ومصر استمرت إيران ما بعد الثورة على النهج ذاته أما في لبنان فقد استفادة من وجود حزب الله كذراع عسكري لتصبح ذو تأثير في ميزان القوة في الصراع العربي الصهيوني إلا انه بسبب سياسة الاحتواء التي مارستها الولايات المتحدة ضد كل من العراق وإيران جعلتها دون تأثير خصوصا في اتفاق الطائف ومشاريع التسوية التي انطلقت في مدريد عام ١٩٩٣ وبالتالي لجأت إلى استخدام حزب الله وبعض الفصائل الفلسطينية لفك عزلتها وإشراكها في صياغة نظام إقليمي جديد لما بعد الحرب الباردة والتي ظهرت ملامحها بعد هجمات أيلول عام ٢٠٠١ على الولايات المتحدة وما تلاها من الحرب على الإرهاب والتي كانت من اكبر المستفيدين منها إيران حيث تم أزلة اثنين من ألد أعداء إيران في المنطقة وهم نظام طالبان وحكم صدام حسين الذي كان يشكل تهديد استراتيجي والعقبة التي تحول دون توسع نفوذ إيران غربا وكان للغزو الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣ والذي أدى لتفكيك الدولة العراقية وحل الجيش العراقي الذي هزمها سابقا وخلق حالة الفراغ في السلطة والتي عجز الأميركيون عن سد الفراغ في الحكم واستطاعت إيران عبر القوى والتيارات الشيعية التي كانت تدعمها أثناء حكم صدام والتي تحولت إلى ميليشيات قوية بعد إن تم تسليحها وتدريبها بعد عام ٢٠٠٣ فيما كان الأمريكيون منشغلون بمواجهة العرب السنة إلا أن تم نشر هذه الميليشيات والقوى في ملء الفراغ الحكومي بعد تفجير مرقدي الإمامين العسكريين في سامراء عام ٢٠٠٦ والتي بسطة نفوذها على الأرض بالتزامن مع تراجع الدور الأمريكي بسبب تأثير ضغوط الرأي العام الأمريكي والأزمة الاقتصادية لتجد إيران نفسها تمسك بمفاصل السلطة في العراق بأدوات معتبره وهو ما يعتبر نصرا استراتيجيا خصوصا بعد أن هزمها العراق في حرب الثماني سنوات وفي ظل هذه التغيرات الإستراتيجية جاء فوز الرئيس احمد نجاد بالانتخابات الرئاسية في إيران لتتبلور فكرة مشروع إيراني إقليمي في المنطقة خصوصا بعد

إزالة أهم عقبة في وجه طموحات إيران وهو حكم صدام والسنة في العراق لتفتح أبواب الهيمنة عبر شبكة التحالفات التي امتدت عبر عقود لتشكل ما يسمى الهلال

الشيعي الممتد من اليمن والبحرين و العراق وسوريا ولبنان وفلسطين لتصبح لاعب رئيسي في المنطقة وفرضت نفسها على الإقليم مما كان له الأثر الأكبر في إجبار الغرب على الاتفاق النووي مع إيران وبالشروط الإيرانية التي رفضت ربط موضوع سوريا وحزب الله في الاتفاق النووي وبالتالي استطاعت المحافظة على تحالفاتها وتحقيق الاتفاق النووي مما عزز من مكانتها وهيمنتها في الإقليم ومن خلال ما ذكر سابقا نجد أن الاستراتيجة الإيرانية استندت إلى عدد من العناصر وهي التالي

١- الإستراتيجية العسكرية والتي تعتمد بالأساس على الجيش الإيراني والحرس الثوري وهي قوه لا يستهان فيها ولا يسعى احد من اللاعبين لمواجهتها وكذلك البرنامج النووي الذي حققت فيه تقدما ونجاحا في تخصيب الوقود النووي على مستوى صناعي

٢- الإستراتيجية الاقتصادية وهي تستند إلى أموال النفط حيث تنتج ما يقارب أربع ملايين برميل يوميا وتعتبر رابع منتج للنفط في العالم وهي أيضا تضخ للعالم الغاز للأسواق العالمية وتعتبر سادس مصدر للغاز على مستوى العالم

٣- الاستراتيجة الدعوية وهي تأخذ شكلين:-

الأول عن طريق نشر التشيع في أنحاء المعمورة على مد النفوذ الإيراني.

الثاني عن طريق تنظيم الوجود الشيعي في الدول المختلفة ليسهل استخدامها كورقة ضغط أو السعي للوصل للسلطة.

٤- الإستراتيجية السياسية وهي تهدف لتحقيق ثلاثة مراحل

أ- تهدف إلى تحقيق الاستقرار الداخلي

ب- الصعود والهيمنة على الإقليم وكسر القوى التي تقف في وجه هذا الصعود

ت- تحقيق الطموح والوصول إلى نادي القوى الكبرى وهي مرحلة التصادم مع أمريكا.

٣- التفاعل الاستراتيجي التركي في الوطن العربي

رغم الحساسية الشديدة تجاه العلمانية في تركيا، حيث تعتبر ركيزة العلمانية في البلاد الإسلامية بعد تقويض الخلافة العثمانية وإعلان الجمهورية التركية العلمانية على يد أتاتورك، إلا أن رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردغان استطاع

إحداث اختراق نوعي للعلمانية المتجذرة في بلاده، كما استطاع إعادة الكثير من معالم الإسلام ومظاهره الأصيلة في الحياة التركية، وكان آخر إنجازاته في هذا المجال حزمة الإصلاحات في ممارسة الديمقراطية.

ومن المعلوم أن حزب أردغان وصل إلى الحكم في تركيا منذ ١١ عاما تقريبا , وقد كانت تركيا حين استلمها أردغان في حالة يرثى لها , فقد كانت تركيا مديونة بدين داخلي يقدر بحوالي ٦٣ مليار دولار , بينما الدين الخارجي يقدر بحوالي ١٠٠ مليار دولار , ونسبة البطالة ٢٠٪ من الشعب التركي , وكان خفض الأجور يقدر بحوالي ٢٠٪ عندها، والنمو التركي كان سالبا ٧,٥٪ , ونسبة السرقة من النظام العلماني تقدر بحوالي ١٩٥ مليار دولار. وبعد وصول حزب أردغان الإسلامي إلى الحكم , وبعد حوالي ١١ عاما من فترة حكمه نهضت تركيا نهضة اقتصادية كبيرة , فتضاعف الناتج المحلي لتركيا ٦ أضعاف ونصف , ليقفز من ١٤٧ مليار دولار إلى ٩٦٠ مليار دولار , وليتضاعف أجر ومرتبات الأتراك من ٢٣٠٠ دولار في السنة إلى ١٠٠٠٠ دولار في السنة ,كما ارتفع حجم الصادرات التركي من ٣٣ مليار دولار إلى ١٥٢ مليار دولار , وهناك خطة ليصل إلى ٥٠٠ مليار دولار بحلول عام ٢٠٢٣م.

لقد تحولت تركيا بهذه الإصلاحات وأمثالها من أعلى دولة في نسبة التضخم بنسبة ١٠٠٠٪ , ومن دولة سجلها سيء في حقوق الإنسان , ومن دولة مكبلة بالديون وينخرها الفساد , إلى دولة وصل نسبة النمو الاقتصادي فيها في مرحلة من المراحل إلى ١١٪ , محتلة المركز الأول ومتفوقة على الصين ٩,٧٠ وسنغافورة ٨,٣٠ والهند ٧,٨٠ والسويد ٦,٤٠ , مما جعل تركيا لاعبا مهما اقتصاديا وسياسيا على مستوى المنطقة و تحضي سياسة الدولة التركية اليوم بأهمية كبيرة في المنطقة العربية ، سيما وإنها من أهم القوى الفاعلة على الساحة الإقليمية ،إذ تمثل اليوم احد أهم أركان القوى في النظام الإقليمي ،كونها تمثل مركزا اقتصاديا ليس على الساحة الإقليمية فقط وإنما على الساحة الدولية متطلعة لادوار مستقبلية تلامس الواقعين السياسي والأمني. ولعل بروز تركيا لم يكن مجرد صعودا ونزولا في مكانة القوى الأخرى على الساحة

الإقليمية المتمثلة بحرب الخليج الأولى (الحرب العراقية – الإيرانية) ١٩٨٠–١٩٨٨ والثانية الحرب(العراقية — الكويتية) العام ١٩٩١ ومن ثم بتغيير النظام الدولي وصولا إلى الحرب الأمريكية على العراق والتي اقتضت بتغيير النظام السياسي في العراق العام ٢٠٠٣ وما تشهده المنطقة من أحداث أخرى وفق ما يسمى (بالربيع العربي)، إذ أنها انتهجت سياسات محاولة بذلك التكيف مع التغيرات التي قد تطرأ على البيئة المحيطة بها ، إذ أنها تميزت بالقدرة على معالجة وصياغة الأوضاع بكفاءة تظهر للعيان بأنها دولة قادرة على الديمومة وأكثر قدرة على التكيف مع متغيرات النظامين الإقليمي والدولي ، لاسيما بعد بروز التغييرات في أكثر من بقعة ضمن

نطاق المنطقة العربية. إذ حاولت تركيا عبر إستراتيجية خاصة أقامة علاقات مع البلدان المحيطة بها مغيرة من إستراتيجيتها التي كانت تتبعها منذ قيام الدولة التركية وصولا إلى عام ٢٠٠٢ ، إذ كانت تركز بصورة رئيسية في علاقاتها مع الغرب مهملة بذلك علاقاتها مع بلدان المنطقة العربية أو تأتي بالمرتبة الثانية من حيث الأهمية بالنسبة

للدولة التركية مكونة بذلك دولا عربية عدتها بمثابة العدو بالنسبة لها وقد برز ذلك بشكل خاص على الدول المحاذية لحدودها (العراق, سوريا)إلا أن وصول حزب العدالة والتنمية لسدة الحكم في تركيا أنشأت سياسات جديدة تجاه المنطقة العربية ولعل ابرز هذه السياسات ما جاءت به نظرية (العمق الاستراتيجي) لوزير خارجيتها (احمد داود اوغلو) والذي اتخذته الدولة التركية كمنحى استراتيجي ساعدها في محاولة التخلص من الأزمات التي أحاطت بتركيا موسعة بذلك من الدور الذي مكن أن تقوم به تركيا في المنطقة العربية ، ولعل أبرزها هو التوجه نحو المحيطين الإسلامي والعربي كتعويض عن عدم نجاحها أوربيا متخذه من مبدأ تصفير المشاكل مع دول الجوار الجغرافي وسيلة أساسية لأدائها الاستراتيجي تجاه المنطقة العربية , مما جعل دورها في المنطقة اكبر ،كل ذلك بدون التخلي عن الجانب الأوربي وسعيها للانضمام للاتحاد الأوربي. إلا أن ذلك الدور الذي تحاول أن تقوم به تركيا يتطلب رؤية تركية تعمل بكفاءة وظاهرة للعيان عن طريق إبراز الدور التركي ومدي تأثيره في المنطقة العربية عن طريق القيام بعمليات فعليه تمس دول المنطقة بدورها كوسيط سياسي, ومحاولة إقامة علاقات اقتصادية وسياسية وإستراتيجية مع البلدان المحيطة بتركيا فضلا عن بث البرامج الثقافية من اجل نشر النموذج التركي , والاقتداء به من قبل المنطقة العربية بما يمثله من نظام حكم إسلامي معتدل وهو الأمر الذي من الممكن أن تتقبله الدول العربية بصورة عامة والذي حاولت أن توصله تركيا إلى دول المنطقة العربية.

وبلا شك فإن تركيا تمتلك مقومات تمكنها من القيام بدور فعال على الساحة الإقليمية، بغض النظر عن ما تمتلكه من ارث تاريخي يمتد إلى عصر الدولة العثمانية والتي كانت تحكم المنطقة العربية، إذ تمتلك تركيا مقومات جيو استراتيجية قد تمكنها من لعب دور اكبر فضلا عن أنها عضو في حلف الشمال الأطلسي كل ذلك من شانه أن يؤثر ويقوي الدور التركي في المنطقة العربية. كما أن الأحداث المتسارعة في المنطقة العربية والذي باتت تعرف بـ (الربيع العربي) قد مست الدور التركي بصورة مباشرة والذي قد تؤثر على الدور التركي الإقليمي وما إذا كان سيزداد أو يتراجع. إذ أن ما مثلته موجة التغيرات والتحولات السياسية المتسارعة التي شهدتها المنطقة العربية قد فاجأت الدولة التركية وذلك من حيث طبيعة التغيرات وسرعة حدوثها وانتقالها من

دولة إلى أخرى . فضلا عن إن عنصر المفاجئة لم يكن يكمن في حدوث التغيير فحسب بل تجسد في تدعيانه على المحيط الإقليمي ، ولعل تركيا كانت من ابرز الإطراف الدولية والإقليمية التي سعت لاتخاذ موقف من التغيرات في المنطقة العربية .

ومن هنا يرى الباحث بان هناك ضرورة لدراسة الطموحات و الدور التركي في المنطقة العربية فضلا عن المقومات الجيواستراتيجية التي تملكها تركيا ، وذلك عن طريق دراسة الإستراتيجية التركية تجاه المنطقة العربية لما قبل عام ٢٠٠٢ , وصولا إلى عام ٢٠٠٢ وما مثلته من المتغيرات التي قد تؤثر على طبيعة الدور التركي ومن ثم على المنطقة العربية فضلا عن دراسة مستقبل الدور التركي في ظل المتغيرات التي تحدث على الساحة العربية.

٤– تفاعل القوى الكبرى اتجاه التنافس الإيراني التركي على الوطن العربي

ظل الوطن العربي على مدى تاريخه يتمتع بأهميته الإستراتيجية المعروفة، مركزا لاهتمام القوي الكبرى، منذ عصور الإمبراطوريات الأوروبية الاستعمارية التي تقاسمت واحتلت مناطق الشرق الأوسط في القرن التاسع عشر ومنتصف القرن العشرين، حتى ظهور الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي كقوتين عظميين بديلتين عن بريطانيا وفرنسا، إبان أزمة السويس١٩٥٦ ، وتحول العلاقة بينهما من التحالف إلى الصراع الحاد أثناء الحرب الباردة، ووقوع دول الشرق الأوسط فريسة لهذا الصراع الذي لم يخفف منه نظريا سوى ظهور حركة عدم الانحياز.

وقد انتهت هذه الحقبة بانهيار الاتحاد السوفيتي في مطلع التسعينيات من القرن العشرين، الذي أسهم في تفرد الولايات المتحدة بقمة النظام الدولي، وتأكيد هيمنتها العالمية في الشرق الأوسط، من خلال قيادة التحالف الدولي لتحرير الكويت – ١٩٩١، وغزو أفغانستان ١٠٠٢، واحتلال العراق ٣٠٠٢، وغيرها من السياسات ١٩٩٠ والمبادرات التي دشنت للحقبة الأمريكية إقليميا وعالميا علي مدي العقدين الفائتين ويزيد. وقد بدأت المنطقة العربية في حالة تحول منذ انطلاق ثورات الربيع العربي التي أربكت حسابات القوي الكبرى في المنطقة، حيث تعاملت معها بقدر من التباين بين الاندهاش والارتباك، بين التحفظ والتردد، بين التأييد والمناوأة.

ولا شك في أن هذه التطورات قد أسهمت في حدوث حالة من التحول والتغير في بنية المنقطة العربية بتفاعلاته وفاعليه، كما كشفت هذه التطورات عن حالة من التغير في سياسات القوي الكبرى تجاه إقليم يتحول، سرعان ما بدت تلقي بتأثيراتها على وتيرة الأحداث في الشرق الأوسط.فقد شهد عام العديد من الأحداث المهمة ٢٠١٣ في المنطقة العربية ذات الدلالات المهمة بالنسبة لأدوار القوي الكبرى وسياساتها في الإقليم والتي فتحت المجال لتوسيع النفوذ الروسي.الحدث الأول كان ثورة يونيو في مصر التي كشفت عن مدي التباين في مواقف واشنطن ٣٠ والقاهرة، وأدت إلى حدوث تقارب بين موسكو والقاهرة، وإلى حدوث تباعد نسبي لسياسات دول الخليج العربي المؤيدة لمصر عن سياسات الحليفة، واشنطن. أما الحدث الثاني، فهو التوصل لاتفاق نزع الأسلحة الكيميائية السورية، بعد استخدام هذا السلاح في غوطة دمشق الشرقية، وإعلان الولايات المتحدة عن عزمها استخدام القوة العسكرية تجاه نظام

بشار الأسد الذي انتهك الخطوط الحمر –من وجهة نظر واشنطن– واستخدم السلاح الكيميائي ضد شعبه، ولكن ما لبثت أن تراجعت الولايات المتحدة عن هذه الخطوة بعد تدخل روسيا –إضافة لعوامل أخري– ونجاحها في نزع فتيل الحرب باقتراحها تجريد سوريا من سلاحها الكيميائي خلال فترة زمنية محددة، وانضمام سوريا لمنظمة منع انتشار الأسلحة الكيميائية، وصدور قرار من مجلس الأمن بذلك وهو المجلس ذاته الذي فشل مرارا في استصدار قرار يدين النظام السوري بفعل الفيتو الروسي والصيني.

أما الحدث الثالث، فهو التوصل لاتفاق مبدئي ومرحلين بين الدول الغربية وإيران بخصوص برنامجها النووي، كنتيجة للمفاوضات التي جرت بين إيران ومجموعة خمسة زائد واحد، والذي يحدد تسوية سلمية لهذا الملف، وينهي عقودا من العداء بين إيران من ناحية، والدول الغربية –وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية–من ناحية أخري. ولا شك في أنه كان هناك قاسم مشترك بين هذين الحدثين الأخيرين، هو ظاهريا وجود توافق وتفاهم بين الولايات المتحدة وروسيا علي التوصل إلي تسوية ما لهذين الملفين (الكيميائي السوري، والنووي الإيراني). والحاصل من هذه الأحداث جميعها هو بروز الدور الروسي في تحقيق تسويات لقضايا شرق أوسطية مهمة، ما كان لروسيا أن تقوم بهذا الدور منذ انهيار الاتحاد السوفيتي في مطلع التسعينيات، وتردي أحوال ورثتها، خلال العقد الأخير من القرن العشرين، مقابل حدوث تراجع أو انسحاب أمريكي من قضايا المنطقة. فنحن إزاء قوتين، قوة كبرى تسعي لاستعادة مكانتها العالمية وإيجاد موطئ قدم لها في المياه الدافئة، وقوة عظمي أرهقتها الالتزامات والتدخلات في قضايا الإقليم، وسعت إلي إعادة ترتيب أولوياتها، وتغيير وجهتها شرقا.

ولعبة القوى الكبرى دورا أساسيا في التنافس التركي الإيراني على الوطن العربي وهو يعود لحقبة تاريخية امتدت على مدار قرن كامل، منذ اتفاقية سايكس بيكو التي دشنت المشرق العربي بحدوده الحالية فاتحة الباب أمام ترتيبات إقليمية مغايرة، ومعها خرائط سياسية جديدة لدول المنطقة. منذ عام ١٩١٥، الذي حمل في طياته كل مقدمات التغيير الذي انفجر بعدها ليعصف بحدود وتوازنات المنطقة، ولم يتركها إلا وقد تغير وجهها بالكامل.

ها هي «معاهدة سايكس بيكو» التي رسمت مصائر وأقدار الوطن العربي من وقتها وحتى «الربيع العربي» تتدشن في العام ١٩١٦، وبعدها بعامين صدر «وعد بلفور» (١٩١٧) الذي وعد اليهود بوطن قومي في فلسطين غيّر وجه المنطقة وشكل من وقتها صراع المنطقة الأساسي. بعدها بثلاث سنوات انتهت الحرب العالمية الأولى ١٩١٨ بنتائجها الوخيمة على المنطقة، في حين أعلنت «معاهدة سان ريمو» في العام ١٩٢٠ الانتداب على سورية. واختبر العام ذاته «معاهدة سيفر» التي أعطت الأكراد والأرمن في السلطنة العثمانية أقل من استقلال كامل وأكثر من حكم ذاتي. تلا ذلك مباشرة إبرام «معاهدة لوزان» عام ١٩٢٣، لتنظم انهيار

السلطنة العثمانية وتشكل الأساس المادي والقانوني للجمهورية التركية التي قامت على أنقاضها، قبل إلغاء الخلافة في العام ١٩٢٤ومع إن ظهور الحدود السياسية الحالية للدول العربية بالترافق مع انكفاء كل من الجمهورية التركية ـ وريثة السلطنة العثمانية ـ وإيران إلى داخل حدودهما السياسية وقتها . إلا إنها لم تستطع تركيا أو إيران لعب أدوار قائدة في المنطقة العربية لاحقا بسبب الحرب الباردة بين أميركا والاتحاد السوفيتي السابق، التي ألقت بظلالها على الشرق الأوسط وتحالفات دوليه التي توزعت على المعسكرين الدوليين، بما في ذلك إيران وتركيا. ومع انهيار الاتحاد السوفيتي وظهر النظام الدولي الجديد وقيام الولايات المتحدة بالتدخل المباشر ومن ثم منع وجود القوات الأميركية في العراق خلال الفترة الممتدة من ٢٠٠٣–٢٠١١ من ظهور نظام إقليمي جديد بقيادة إيرانية وتركية، لأن أميركا لعبت بوجودها العسكري أدوارا إقليمية في منع إيران من تعبئة الفراغ (عسكريا الا انها استطاعت عبر حلفائها من

قوى وتيارات شيعية بالوصول لسدة الحكم)، وضبط تركيا عن اجتياح كردستان العراق. وترافق اندلاع ثورات «الربيع العربي» في ٢٠١١ ضد حكام العرب مع خروج أميركا من العراق، وهو ما يستدعي ـ موضوعياً ـ التدخل التركي والإيراني لتعبئة الفراغ القائم فعلاً في المنطقة العربية .

تمكنت طهران في العقد الأخير من ربط سلسلة جغرافية متصلة من النفوذ الإقليمي تبدأ من غرب إيران مروراً بالعراق وصولاً إلى سورية، التي تنظم سلسلة هذا النفوذ وصولاً إلى منتهاه الجغرافي في جنوب لبنان, وهذه الإطلالة الأخيرة باتت إحدى الأوراق الممتازة بيد إيران لفرض حضورها الإقليمي وتملك تركيا على الناحية المقابلة مدخلاً جغرافياً إلى المنطقة العربية يتمثل في العراق وسورية وتحالفا مع دول الخليج كونها تدين بالمذهب السني لمواجهة المد الشيعي الإيراني ، ويتمثل جوهر المشروع التركي تحت قيادة حزب العدالة والتنمية في تقديم نموذج التداول السلمي للسلطة السياسية فضلاً عن التنمية الاقتصادية في بيئة إقليمية تفتقر إلى مثل هذا النموذج. ويسعى حزب العدالة والتنمية التركي لتقديم نموذج مجتمعي حديث يوفق بين الحداثة المستقرة في خانة المصالح الأميركية كونه عضو مهم في المنطقة للحلف الأطلسي والموروثات الثقافية والدينية لشعوب المنطقة. ولتحقيق هذه الأهداف، تندفع تركيا في الأزمة السورية، بحيث تأمل أن يكرس سقوط النظام السوري مكسبا لها لتوسيع النفوذ وخلق توازناً جديداً للقوى، يشبه في تداعياته سقوط النظام العراقي وطفور الدور الإقليمي الإيراني في أعقابه. لذلك كان لضعف وجود القوى العظمى في المنطقة وخصوصا بعد انسحاب القوات الأمريكية من العراق وتفاقم مشاكل المنطقة أهم مبرر لاستدعاء القوى الإقليمية لتصبح البلدان العربية مسرحا للصراع والتنافس على بسط النفوذ فيها ومع اشتداد الخلاف بين الطرفيين في الساحة السورية وميل كفة الميزان لصالح الأتراك وهو ما تمثل بالضعف الشديد للنظام السوري احد أهم الركائز في الحلف الإيراني والتي استخدمت كل الوسائل للمحافظة علية إلى أن جاء التدخل الروسي في سوريا وبشكل مباشر من خلال تزويدها بالسلاح، ودعمها الدبلوماسي

في مجلس الأمن بإسقاط كافة القرارات التي تدين سوريا، كما أنها نجحت في اختيار التوقيت الحرج بالنسبة لوشنطن، حيث تكشف لها أن الرئيس الأمريكي، باراك أوباما، في ورطة بإعلانه عن عزمه استخدام القوة العسكرية ضد سوريا لاستخدامها الأسلحة الكيميائية ضد المدنيين، في حين أن الأجواء الداخلية في الولايات المتحدة لم تكن مهيأة سياسيا واقتصاديا للتدخل العسكري في دول المنطقة العربية ، بعد تورطها من قبل في العراق. وفي إطار سياستها للخروج من الشرق الأوسط، فكانت المبادرة الروسية بتجريد سوريا من الأسلحة الكيميائية بمثابة الحل السحري الذي أنقذ الحليف السوري من ضربة عسكرية قد تسقطه، وحفظ ماء وجه الرئيس الأمريكي باستبعاد الضربة العسكرية، وجعل الإدارة الأمريكية أميل للتوافق مع الرؤية الروسية القائمة علي الحل السلمي للأزمة السورية، من خلال مؤتمر جنيف المزمع عقده في يناير ٢٠١٤. يف امهم اورد ةيسورلا ةيسامولبدلا تبعل ،كلذك٢– التوصل للصفقة النووية بين الغرب وإيران، من خلال ممارسة ضغوط قوية علي نظام طهران، والمشاركة في فرض العقوبات الدولية عليه حتي استجابت في مفاوضات (٥+١). كما أن روسيا تحسن الاستفادة من أخطاء الآخرين،

حيث استطاعت توطيد علاقاتها بمصر، علي خلفية توتر علاقاتها مع الولايات المتحدة إبان ٠٣ يونيو، وقد تمت ترجمة ذلك في زيارة وزيري الخارجية والدفاع الروسيين في ٣١ و٤١ نوفمبر ٣١٠٢ –في سابقة لم تحدث من زمن بعيد– تفعيلا لاتفاقية التعاون التي تم توقيعها في عام ٩٠٠٢ أثناء زيارة بوتين للقاهرة وتزايد الحديث عن صفقة سلاح روسي للقاهرة تقدر بملياري دولار، وتفعيل التعاون في جميع المجالات، في حين تسعي مصر لتفعيل علاقاتها بروسيا أما الولايات المتحدة فلا تزال هي القوة العظمي الأولي علي المستوي العالمي، لكنها تسعي إلي الاعتماد على قوى اقليمية في المنطقة لتامين مصالحها مثل تركيا واسرائيل وقد كان لتركيا لما تمثله من ارتباط ديني تتزعم فيه العالم السني كنموذج متقدم في المنطقة سمح بدعم امريكا والغرب لها لإحداث التوازن مع تمدد النفوذ الإيراني وسد الفراغ الحاصل إلا أن التدخل الروسي جعل الدور التركي يتراجع مما ساعد لإحضار تدخل القوى الكبرى .

الخاتمة

من خلال دراستنا نجد ان هدف تقسيم الوطن العربي إلى دول كما ورد في اتفاق سايكس بيكو والحفاظ على مناطق متنازع عليها بين تلك الدول لكي تبقى عنصر هام للفرقة والتنازع ولتتمكن من السيطرة عليه, وقد استخدمت هذه النزاعات لإضعاف أي نظام عربي يمكن أن يشكل حالة تسهم في بناء بلد له قدرات عسكرية أو إسهامات في مجال التنمية يمكن أن تكون نواه للدولة العربية المنشودة وكان أخرها دخول القوات العراقية لدولة الكويت والتي انتهت بالغزو الأمريكي للعراق وما تلاه من أجندات أمريكية جديدة للمنطقة مثل مشروع الشرق الأوسط الجديد والذي يهدف إلى تقسيم الدول العربية إلى دويلات على أساس ديني وطائفي واثني وذلك من اجل ضمان تفوق إسرائيل عسكريا واقتصاديا على دول المنطقة العربية وضمان إمدادات النفط إلى الغرب دون أن يكون هناك مصدر لتهديدها وفي أعقاب ثورات الربيع العربي، تدخل المنطقة حالة من إعادة الترتيب لمناطق نفوذ الدول سواء القوى الكبرى أو القوى الإقليمية، بصعود وهبوط لها. كما يتهدد وجود ما يسمى بالنظام الإقليمي العربي برمته، ليتحول إلى دوائر جديدة وخصوصا بعد تراجع الدور العسكري الأمريكي أو عدم الرغبة في الاستمرار بهذا الدور نتيجة للخسائر التي منية بها في العراق ومن هنا فتحت المجال للقوى الإقليمية للعب دور اكبر في المنطقة وكان أهمها التنافس التركي الإيراني على بسط النفوذ في المنطقة العربية.

References

Al-‘Ilaf, Ibrahim Khalil et. al. (1998). *al-‘Alaqat al-Turkiyyah – al-Sahyuniyyah wa In’ikasatuha ‘ala al-'Amn al-Qawmii al-‘Arabi*. al-mawsil: Markaz al-Dirasat al-Turkiyyah bi al-ta’awun ma’a Bayt al-Hikmah.

Al-Ghul, Bisri. (2011). *Athr su’ud hizb al-‘adalah wa al-tanmiyyah al-turkiyy ‘ala al-‘alaqat al-Turkiyyah al-'Isra’iliyyah*. Risalah Majistir (Ghazzah: Jami’ah al-Azhar).

Hassan, Samar. (2012) *al-dawr al-tanmawiyy al-turkiyy fi al-'aradi al-filastiniyyah al-muhtallat fi zilli hukumat hizb al-‘adalat wa al-tanmiayyah (2002-2010)*. risalat majistir (Nabulus: Jami’at al-Najah al-Wataniyyah.

Rubinsi, Filib. (1993). *Turkiyya wa al-syarq al-'awsat*. tarjamah Mikha’il Najm Khuri, Dar Qurtubah li

al-Nasyr wa al-Tawzi’i wa al-Ibhathi.

Klayjughlu, Arsin. (1996). Al-siyasah al-kharijiyyah al-turkiyyah wa al-'amn al-'iqlimi wa al-ta’awun fi al-syarq al-‘awsat. *Nasyrah al-Muntada*, Oman, 127.

Mu’awwad, Jalal ‘Abdullah. (1996). al-‘alaqat al-turkiyyah al-'israiliyyah hatta nihayah al-thamaniniyyat. *Majallah Syu’un ‘Arabiyyah*, al-Qahirah, Qanun al-'Awwal.

Nur al-Din, Muhammad. *Turkiyya wa Ghazzah al-mas’uliyyah al-tarikhiyyah*. al-Syariqah: Dar al-Khalij li al-Sahafah.